

المحاضرة الثانية: إدارة المخاطر المالية

-1 تعريف إدارة المخاطر المالية:

قبل الخوض في تعريف إدارة المخاطر المالية ومن أجل ضبط هذا المفهوم سوف لا بد من تعريف الخطر عامة والذي تعددت تعريفاته ويمكن إيجازها في التعريف الآتي:

يقصد بإدارة الخطر التحكم فيه عن طريق الحد من تكرار حدوثه من جهة والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من جهة أخرى والتكيف معها أيضا عن طريق تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات التي سنواجهها بها عن طريق التخطيط والتنظيم و القيادة والرقابة لموارد المؤسسة.

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية اختيار منظم لطرق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المشروع، من خلال قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير استراتيجيات مواجهتها. أي أن إدارة الخطر ترتبط بداية بالتعرف على الخطر، ثم قوته عن طريق القياس ومن ثمة كيفية السيطرة عليه وبالتالي فإن التعريف الملائم لإدارة الخطر هو تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد المشروع إذن إدارة الخطر لا تعني التخلص منه، لأن التخلص من الخطر يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع المرتبط طرديا بالخطر والذي يعتبر الهدف الأكبر للمشروع.

إن أي إجراءات تتخذها المؤسسة (أو الفرد) لحماية نفسها تعتبر من قبيل إدارة المخاطر إذن فإدارة المخاطر المالية تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة . وعليه، تتضمن إدارة المخاطر المالية كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

2- أهداف إدارة المخاطر المالية:

يمكن تقسيم الاهداف عموما إلى مجموعتين كل مجموعة تتضمن أهداف جزئية مكونة لها وهي:

أ/ أهداف تسبق الخسارة-: وتتضمن

- هدف الاقتصاد: هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن.
- تقليل القلق: التي تكون نتيجة معرفة أن التدابير والاستراتيجيات المناسبة هي التي تم اتخاذها للتصدي للاخطار المحتملة.

ب/ أهداف تلي الخسارة: تتضمن الأهداف التي تلي الخسارة

- استمرارية النمو: فالنمو هدف أي مشروع، وتحقيقه هو من أولى الاولويات ادارة المخاطر عن طريق استراتيجيات يمكن أن تسهل استمراريته في حالة حدوث خسارة تهدد ذلك النمو .
- استقرار الأرباح: يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم في خفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر .
- المسؤولية الاجتماعية: حيث تسعى إدارة المخاطر إلى خفض التأثير الذي يمكن أن تحدثه الخسارة على الأشخاص،

وباختصار يمكن أيضا إجمال أهداف إدارة المخاطر في أمرين مهمين هما:
- الحد من حدوث هذه المخاطر؛
- التقليل من حجم الخسائر المتوقعة بأقل تكلفة ممكنة.

أي بقاء وضممان استمرارية المؤسسة.

3- مراحل إدارة المخاطر المالية:

هي ثلاث مراحل متتابعة لا يمكن الخروج ولا تجاوز إحداها:

أ/ الوقوف على طبيعة المخاطر :

عن طريق القوائم المالية وملحقاتها فهي مصدر للمعلومات التي تبين طبيعة المخاطر، فهي عبارة عن مؤشرات تبين وجود تغير أو منافسة سعرية أو انخفاض في جودة المنتج أو هامش الربح واتجاه حركة المصروفات عن ما إذا كان هناك تغير في الأسعار، كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية، تصديرية أو استيراده، ومعرفة العملات وحصص كل عملة، كما يمكن الكشف عن مدى التعرض

المخاطر سعر الفائدة وذلك من واقع قائمة الدخل، ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات. كما أنه من الضروري الاعتماد أيضا على قائمة التدفق النقدي التي تكشف على السيولة، فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية، ومن ثم يمكن الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس من الأرباح الدفترية، كما تكشف قائمة الدخل مثلا عن مدى جودة الأرباح المتولدة، ومن المؤكد أن لذلك أهمية إذ يزودنا بمؤشرات عن مدى إمكانية استيعاب المؤسسة للارتفاع في أسعار الفائدة، فمن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائد، فهو يسمح بالكشف عما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها.

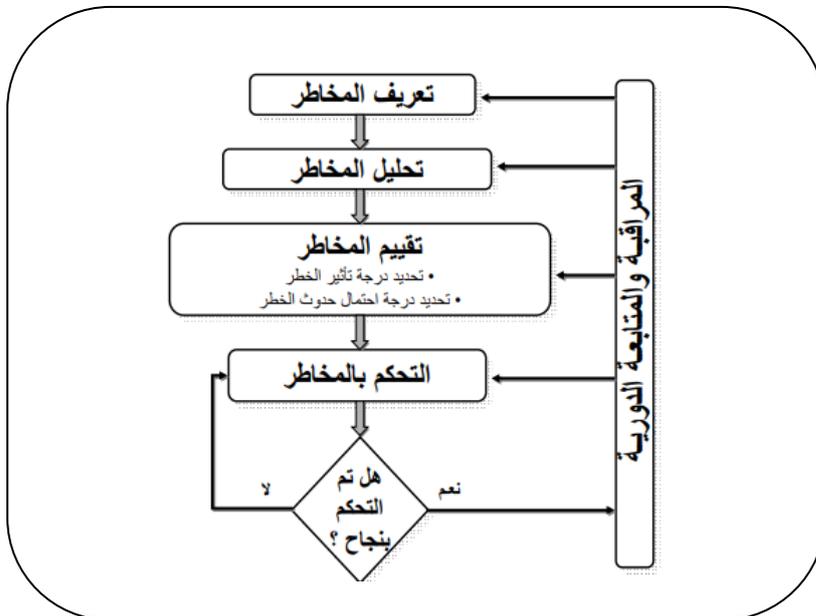
ب قياس حجم المخاطر:-

هذه المرحلة من أجل التعرف إلى ما يجب عمله بالتدقيق بعد معرفة حجم الخطر، وتتم عن طريق العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك المقاييس إلى مجموعتين هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي. (سنتعرض لها لاحقا بالتفصيل)

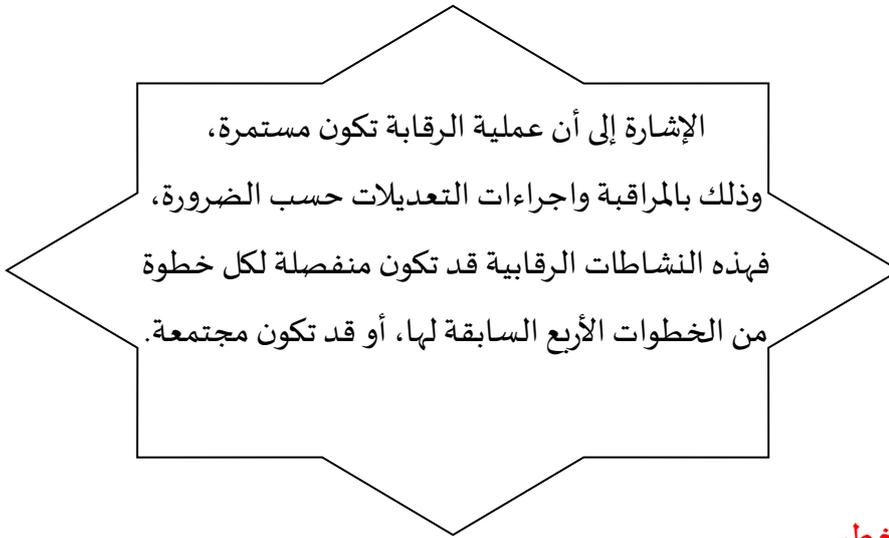
ج البحث عن سبل التعامل مع المخاطر:-

بعد معرفة الخطر ثم حجمه لا بد من البحث من البحث عن الاستراتيجية المناسبة لمواجهة و هي المرحلة الاخيرة لادارة المخاطر واذا أخذنا تكلفة الفرصة الضائعة بعين الاعتبار، فإنه ليس من الممكن القضاء على جميع الخسائر المحتملة للمؤسسة، لهذا فإستراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر، حيث تتضمن كلا من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية، فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع مستويات المؤسسة.

ويمكن تلخيص ذلك في خمس خطوات يوضحها الشكل التالي:



- تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.
- تقييم المخاطر: وذلك بتحديد احتمال حدوث كل خطر، والآثار التي يحدثها كل خطر.
- التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر و آثاره.
- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.



4- طرق مواجهة الخطر

يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ الوقاية والمنع (تجنب الخطر):

أو ما تسمى سياسة تخفيض الخطر، وهي السعي إلى منع الخطر كلياً ما أمكن عن طريق الحد من الخسائر التي يسببها في حالة حدوثه، وتتم باستخدام وسائل الوقاية والحد من الخطر .
ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوعه ، إلا أنه قد يحرمننا من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد طرق مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً في التعامل مع المخاطر، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع المخاطر بطريقة إيجابية فإن هذه الطريقة تعد غير مناسبة في التعامل مع الكثير من المخاطر.

ب التجزئة والتنوع :-

يقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الجزاء في وقت واحد لنفس الخطر، فإن تعرض جزء ينجو بقية الجزاء الأخرى أو قيام صاحب رأس المال بتنويع استثماراته بدلا من استثمار رأس المال كله في مجال استثماري واحد (المحفظة المالية مثلا).

ج تحويل الخطر :

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين متفق عليه بين الطرفين ، مع الاحتفاظ بالملكية ويتحقق هذا التحويل عن طريق عقود التأمين، حيث يعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشارا حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الافراد والمؤسسات المعرضين لخطر معين عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة لحدوث الخطر المؤمن منه، وذلك مقابل مبلغ محدد مقدما يسمى قسط التأمين. وقد ساعد نجاح وانتشار هذه الوسيلة (التأمين) في مواجهة الخطر لأنها عملت على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة نتيجة لتجميعها عدد كبير جدا من الأخطار المتشابهة، ومن ثم أصبحت هناك دقة في التقدير بين الخسارة الفعلية والخسارة المتوقعة مما ساعد في فرض قسط ثابت محدد مقدما، بالإضافة إلى أنها أدت إلى توزيع الخسائر المادية التي تحققت لدى البعض على جميع المعرضين لنفس الخطر بطريقة عادلة. وعادة ما تتبع هذه الوسيلة في مواجهة الأخطار التي تكون فيها درجة احتمال وقوع الخطر ضئيلة، بينما تكون الخسائر الناشئة نتيجة وقوع هذا الخطر كبيرة. وتعاني إدارة المخاطر بالتأمين من نقيصتين أساسيتين هما:

-- وجود وسيط هو شركة التأمين، يعني أن متوسط قيمة الأقساط التي تدفعها المؤسسة الواحدة، لا بد أن يفوق متوسط قيمة التأمين الذي تحصل عليه، إذا ما تعرضت للخطر المؤمن ضده. إذ لا بد أن تغطي شركة التأمين التكاليف الإدارية، وتحقق بعض الأرباح حتى يمكنها الاستمرار.

هناك أنواع من المخاطر يستحيل تغطيتها بالتأمين مثل مخاطر السعر، فالتغير في أسعار المواد الخام مثلا تتعرض لها كل المنشآت التي تستخدم تلك المواد في عملياتها في وقت واحد، بمعنى أن معامل الارتباط بين تعرض تلك المؤسسات لهذا النوع من المخاطر، هو معامل يكاد يكون كامل موجب، ومن ثم يصعب على أي شركة تأمين قبول التأمين على تلك المخاطر.

بالإضافة للتأمين، فقد أصبح من الممكن نقل المخاطرة إلى جهات أو مؤسسات ترغب في تحملها مع التضحية بإمكانية الربح (التغطية) من خلال عقود المشتقات (كما سنشير له لاحقا).

5- استراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية، وهي:

أ إستراتيجية ترك الموقف مفتوح:

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، أي قبول الخطر.

ب استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

ج استراتيجية تغطية كل الخطر:

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو استخدام أدوات الهندسة المالي، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين. والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

